

كلمة البرنامج اليمني للتعامل مع الألغام فيما يخص الالتزام تجاه اتفاقية حضر الألغام الفردية

الاجتماعات البين دورية للأطراف في اتفاقية حضر الألغام المضادة للأفراد

22-24 مايو 2019م

نشكر رئاسة الاجتماع على منح وفد بلادي الكلمة

سيدي الرئيس السادة الحاضرون جميعاً:

بدء استخدام الألغام في اليمن منذ الستينيات مع بداية اندلاع الثورات والحروب المنتظمة في شمال اليمن وصولاً إلى حروب الشطرين الشمال والجنوب في مرحلة ما بعد عام 1990م وكان الاستخدام الكثيف للألغام في الثمانينات في المناطق الحدودية وشهدة حرب عام 2000م استخداماً كثيفاً للألغام زاد المشكلة تعقيداً وتأثيراً وأصبحت حقيقية وبداء التأثير اليومي الفعلي على المواطن والبنية التحتية واجمالا على حيات الناس كما ادى اندلاع حروب صعدة الستة الى زيادة في انتشار الألغام وضهور نماذج جديدة للألغام من مصادر مجهولة كابتكارات محلية.

الانقلاب الذي حصل على الحكومة الشرعية عام 2011م وبداية الحرب عام 2015م لم يشهد اليمن خلال تاريخه حرب من هذا النوع من حيث:

↔. مدة الحرب فهي تطوي عامها الخامس، ولا زال الطرف المسبب في هذه الحرب يستخدم الألغام دون اي وازع انساني او اي اعتبارات لحقوق الانسان على الارض.
↑. مساحة الحرب شملت كل المحاور والاتجاهات والطرق والمدن والمزارع بل والمؤسسات السيادية كالمطارات والموانئ وغيرها، وكاد تكون قد اوقفت نشاط وعمل الانسان.

استخدمت جميع انواع الاسلحة في هذه الحرب الشاملة وهذا ادى ويودي الى تلوث الارض بالذخائر والمقذوفات التي لم تنفجر بالإضافة الى الاستخدام الواسع للألغام ونماذج مختلفة أكثر خطورة لا تميز بين المدنيين والعسكريين.

ان الاستخدام المفرط للألغام المضادة للأفراد والألغام المعدلة على سبيل المثال كالألغام المضادة للدبابات وتحويلها الى الغام مضادة للأفراد باستعمال الدواسة وكذلك العبوات الناسفة بكافة انواعها ومن مصادر مجهولة لم يتم التعرف عليها بعد ولا يمكن التحقيق فيها نظرا للوضع الأمني والظروف الراهنة التي تمر بها الجمهورية اليمنية ادى الى تعقيد مشكلة الألغام واعادة المشكلة الى نقطة الصفر

مع علم مستخدمي الألغام بانها ليس موجهة لعرقلة العمليات العسكرية بل لقتل المواطنين وتعطيل مصالحهم الحيوية على الطرقات وفي المزارع والمراعي وتلوث البيئة التي يستمر تأثيرها عشرات السنين اذ يتطلب التخلص منها امكانيات كبيرة لا تمتلكها الجمهورية اليمنية حالياً الا في الحد الأدنى اذ , تؤكد المؤشرات الأولية ان المشكلة ستطول لسبب كثافة الألغام وطرق زراعتها العشوائية وتنوع مصادرها وتكاليف رفعها مستقبلاً .

سيدي الرئيس الحضور الكرام:

نود ان نؤكد لكم بأن اليمن لدية تشريعاً وطنياً معمولاً به يجرم حيازة الألغام المضادة للأفراد ونتاجها وتصميمها واستيرادها وتصديرها والاتجار فيها ونقلها وتخزينها، ويفرض عقوبات على هذه الأفعال.

سيدي الرئيس تم النظر في الملاحظات الأولية من قبل لجنة الامتثال والتعاون لاتفاقية حضر الألغام الفردية ونود ان نؤكد بانه منذ اجتماع الأطراف السابع عشر لا يوجد أي تحديث حتى الان في هذا الشأن كما وان اليمن لديه صعوبات ان يقوم بعمل تحقيق حول استعمال الألغام الأرضية في الوقت الراهن نتيجة للظروف التي يمر بها وانما عند استقرار الأوضاع والانتقال الى الوضع السلمي سيتمكن اليمن من اجراء التحقيقات على نطاق واسع.

أن الألغام المضادة للأفراد والمستخدمة في اليمن لم تخزن او تستخدم في البلد في الماضي وانما نقلت بصورة غير مشروعة الى اليمن وهناك صعوبة في اجراء عمل تحقيق نظراً لاستمرارية الحرب والظروف الصعبة والمعقدة التي تعيشها بلادي.

ان اليمن مرحب بمشاركة أي معلومات في هذا الصدد أول بأول وكذلك التعاون مع جميع الشركاء لضمان اجراء التحقيقات عند استقرار أوضاع البلاد الراهنة.

واخيراً وختاماً اسمح لي سيدي الرئيس ان اتقدم بالشكر الجزيل اليكم ومن خلالكم الى اللجنة المعنية بالامتثال القائم على التعاون وجميع الشركاء لتفهمهم الأوضاع الراهنة في الجمهورية اليمنية.

تقبلوا جزيل الشكر

وفد الحكومة اليمنية

جنيف 22-24 مايو 2019م